بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نماذج أسئلة لكل من قانون بشأن العطاءات للأشغال الحكومية رقم 6 لسنة 1999، قانون بشأن اللوازم العامة رقم 9 لسنة 1998، قانون بشأن تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية رقم 7 لسنة 1998، قانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005.

قانون بشأن العطاءات للأشغال الحكومية **رقم 6 لسنة 1999.**

إنشاء الأبنية والطرق والمنشآت والمشاريع الهندسية بمختلف أنواعها ولوازمها وصيانتها ومتابعة تنفيذها والإشراف عليها يطلق عليه **الإشغال.**

أي شخص طبيعي أو معنوي يتعاقد مع الدائرة لتنفيذ الأشغال يطلق عليه **المقاول.**

يعين مدير دائرة العطاءات المركزية بقرار من **مجلس الوزراء.**

يعين نائب مدير دائرة العطاءات المركزية بقرار من **الوزير.**

تنفذ الأشغال والخدمات الفنية العامة بإحدى الطرق التالية: **العطاءات العامة، العطاءات بطريقة استدراج العروض، التعاقد المباشر، التنفيذ المباشر.**

تتشكل بمقتضي أحكام هذا القانون لجان العطاءات التالية: **لجان العطاءات المركزية، لجنة عطاءات الدائرة، لجنة عطاءات المحافظة.**

تخضع قرارات لجان العطاءات المركزية لتصديق **الوزير.**

تخضع قرارات لجنة عطاءات لتصديق **المسؤول المختص.**

تخضع قرارات لجنة عطاءات المحافظة لتصديق **المحافظ.**

إذا كان العطاء **يتعلق بالوزارة** تزيد قيمته عن 150 ألف دولا ولا تتجاوز 400 ألف دولار يكون بقرار **من مجلس الوزراء.**

إذا كان العطاء **يتعلق بالوزارة** قيمته لا تزيد عن 150 ألف دولار يكون بقرار من **الوزير.**

يتم التعاقد على تقديم الخدمات الفنية باستدراج العروض أو التعاقد المباشر إذا كانت قيمة تزيد عن 75 ألف دولار ولا تتجاوز 250 ألف دولار فتكون هنا **بقرار من مجلس الوزراء.**

يتم التعاقد على تقديم الخدمات الفنية باستدراج العروض أو التعاقد المباشر إذا كانت قيمة لا تزيد عن 75 ألف دولار فتكون هنا **بقرار من الوزير.**

يتم التعاقد على تقديم الخدمات الفنية باستدراج العروض أو التعاقد المباشر إذا كانت قيمة لا تزيد عن 25 ألف دولار فتكون هنا **بقرار من المسؤول المختص.**

يتم التعاقد على تقديم الخدمات الفنية باستدراج العروض أو التعاقد المباشر إذا كانت قيمة لا تزيد عن 7 ألف دولار فتكون هنا **بقرار من وكيل الوزارة.**

إذا تأخر المتعاقد في تنفيذ العقد في الميعاد المحدد له جاز للجهة المتعاقدة أن توقع عليه غرامة عن مدة التأخير بحيث لا يتجاوز **مجموعة الغرامة 10% بالنسبة لعقود المقاولات، 5% بالنسبة لعقود التوريد.**

يكون للجهة المتعاقدة في حالة فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد الحق في مصادرة التأمين النهائي والحصول على جميع ما تستحقه من غرامات، يكون للطرف الأخر الحق في اللجوء للقضاء خلال **مدة 75 يوم من تاريخ قرار فسخ العقد.**

كفالة المناقصة تحتسب على أساس **نسبة (2-3%)** من القيمة المقدرة للعطاء.

كفالة حسن التنفيذ تكون **بنسبة 10%** من قيمة العقد.

كفالة الصيانة بعد الإنجاز تكون **بنسبة 5%.**

يجب أن لا تزيد نسبة غرامة التأخير اليومي من القيمة الكلية للعطاء عن **10% من معدل الإنتاج اليومي.**

تصدر اللوائح والأنظمة لتنفيذ أحكام قانون العطاءات للأشغال الحكومية رقم 6 لسنة 1999 عن **مجلس الوزراء.**

قانون بشأن اللوازم العامة **رقم 9 لسنة 1998.**

الأموال المنقولة اللازمة لأية دائرة وصيانتها والتامين عليها والخدمات التي تحتاج اليها الدائرة يطلق عليه **اللوازم.**

اللوازم التي يقتصر استعمالها عادة في دائرة معينة أو عدد من الدوائر التي تشكل هذه اللوازم حاجة أساسية لتحقيق أهداف الدائرة وتمكينها من القيام بأعمالها يطلق عليها **اللوازم الخاصة.**

اللوازم التي تزيد قيمته عن 3000$ يجب أن تكون موقعه من **وكيل الوزارة أو من يفوضه خطيًا.**

اللوازم التي تزيد قيمته عن 10000$ يجب أن تكون موقعه من **دائرة الموازنة العامة.**

تتم عمليات الشراء وفقًا: **مبدأ المنافسة، أجود اللوازم، أفضل الأسعار والشروط، عدم تجزئة اللوازم.**

يجوز شراء اللوازم من خارج فلسطين في حال **عدم توافرها داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.**

تتم عملية شراء اللوازم ب: **استدراج عروض، الشراء المباشر للوازم بالتفاوض.**

شراء لوازم لا تزيد قيمتها على 1000$ بقرار من **الوزير المختص.**

شراء لوازم لا تزيد قيمته على 15000$ عن طريق **الوزير المختص ولجنة المشتريات وتتخذ قراراتها بالأكثرية.**

شراء لوازم لا تزيد قيمتها على 500$ بقرار من وكيل الوزارة.

شراء لوازم لا تزيد قيمتها على 5000$ **عن طريق وكيل الوزارة ولجنة المشتريات.**

تشكل لجنة عطاءات مركزية بقرار من **مجلس الوزراء ويكون عددها 5 أعضاء.**

قانون بشأن تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية **رقم 7 لسنة 1998.**

برنامج مفصل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معينة يطلق عليها مصطلح **الموازنة العامة.**

من تاريخ الأول من يناير حتى 31 من ديسمبر يطلق عليها **السنة المالية.**

الأموال النقدية والعينية المنقولة وغير المنقولة العائدة للسلطة الوطنية الفلسطينية يطلق عليها مصطلح **الاموال العامة.**

الإيرادات العامة: تشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

يقدم مجلس الوزراء قانون الموازنة العامة إلى المجلس التشريعي قبل **شهرين من بداية السنة المالية الجديدة.**

يتم التصويت علي قانون الموازنة العامة **بابًا بابًا.**

لا تفرض ضريبة أو رسم إلا **بقانون.**

مسؤولية إدارة حساب الخزينة العامة **تكون لوزارة المالية.**

تكن مهمة مراقبة إيرادات ونفقات الوزرات والمؤسسات العامة والهيئات المحلية لـ **ديوان الرقابة المالية والإدارية.**

ينشر قانون الموازنة العامة بعد إقراره **بالجريدة الرسمية للجمهور.**

المفوض بالتوقيع نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية في اتفاقيات الاقراض هو **وزير المالية.**

يتكون القانون الناظم لتنظيم الموازنة العامة والشئون المالية رقم 7 لسنة 1998، **من 70 مادة.**

قانون التقاعد العام **رقم 7 لسنة 2005.**

الهيئة المنشأة بموجب قانون التقاعد هي **هيئة التقاعد الفلسطينية.**

دراسة مالية إحصائية متخصصة تقدر إيرادات ونفقات الهيئة المستقبلية وفقا لمساهمات ومنافع الموظفين والمتقاعدين والعوامل الديموغرافية الخاصة بالعاملين الخاضعين لقانون التقاعد العام، **دراسة اكتوارية.**

سعر لندن للفائدة الداخلية بين البنوك، **فائدة الليبر.**

يشمل موظفي القطاع المدني ومنتسبي قوى الأمن الفلسطينية، **القطاع العام.**

يتكون نظام التقاعد من: **نظام المنافع المحددة، نظام المساهمات المحددة.**

تعفي عائدات استثمارات الهيئة ورواتب التقاعد من **ضريبة الدخل.**

تخضع مساهمات المشترك **لضريبة الدخل.**

يتوقف صرف حسة الورثة من الراتب التقاعدي للأرامله أو للبنت اذا تزوجن، الابن أو البنت لسن 21 دون دخول الجامعة، أو سن 26 بدخول الجامعة.

يجوز لمجلس الوزراء أن يحيل أي موظف للتقاعد المبكر إذا أكمل 15 سنة خدمة مقبولة للتقاعد.